مصر وتحديات المستقبل

٢٧- التحديات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

علا سليمان الحكيم *

عقدت دائرة الحوار بقاعة أ.د.أحمد حسنى بمعهد التخطيط القومى – مدينة نصر – القاهرة فى الرابع والعشرين من شهر ذو القعدة عام ١٤٣١ هـ ، الموافق الأول من شهر نوفمبر عام ٢٠١٠، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كلا من السادة:

١-أ.عادل العزبى	نائب أول الشعبه العامة للمستثمرين ورئيس لجنةالعمل باتحاد الصناعات
٢-أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد – ورئيس تحرير المجلة
٣-أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
٤- أ.د. علا الحكيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى- عضو مجلس الشورى
٥- أ.د. فادية عبد السلام	مدير معهد التخطيط القومى
٦-أ. فتحى فكرى	وكيل وزارة التنمية الاقتصادية
٧-أ.لويس بشارة	رئيس شركة BTM العاشر من رمضان- عضو مجلس الشورى
٨- أ.محمد المرشدى	رئيس غرفة الصناعات النسيجية
٩- أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
١١-أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
١٢- أ.يحيى زنانيرى	رئيس جمعية منتجى الملابس الجاهزة

* أ.د.علا سليمان الحكيم – مستشار بمركز التنمية الاقليمية بمعهد التخطيط القومى وعضو مجلس الشورى

وقائع دائرة الحوار

عبدالفتاح ناصف

أرحب بالاخوة الافاضل وأشكرهم على تفضلهم بالحضور لهذا العدد من دوائر الحوار التى نعدها، ثم تحول لعملية التفريغ ، وترسل لحضراتكم للإضافة أو التعديل ثم تدخل المجلة للتحرير.

ودائرة الحوار منذ ١٣ سنة اخترنا لها عنوان " مصر وتحديات المستقبل " وهذه هى الحلقة ٢٧ فى السنة الرابعة عشرة ، ونظام دائرة الحوار يكون إختيار موضوع وتكليف أحد الزملاء باعداد ورقة العمل ونختار الضيوف ثم نناقش المحتوى وهى مقدمات وعدة محاور وعدد من الاسئلة مناقشتها هو مضمون الندوة .

ودائرة الحوار تعتمد على نظام داخلى ، نطلب من معد الورقة اعطاء نبذه مختصرة عن الورقة ثم نبدأ بالتعليق ، المداخلة الأولى عادة تكون فى حدود ١٠ دقائق أو أكثر قليلا ثم بعد أن ينتهى الجميع من المداخله الأولى تكون هناك جولة ثانية فى حدود دقيقتان للتعليق أو التعقيب أو الاضافة.

وسوف نبدأ مع د. علا الحكيم ، أ.د. علا الحكيم معدة الورقة لتتفضل بعرض ملخصها على الزملاء.

علا سليمان الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم ... أرحب بالسادة الضيوف ونحن فى انتظار باقى الزملاء الذين تم دعوتهم للاشتراك معنا فى مناقشة الورقة .

والحقيقة بدأنا فى التفكير فى اعداد موضوع دائرة الحوار منذ ستة أشهر وكان أحد الموضوعات المطروحة "التحديات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة " ولم تكن الأزمة الأخيرة الخاصة بارتفاع أسعار القطن قد بدأت ،ولكن هذه الصناعة كانت تواجه العديد من المشاكل بسبب الأزمة ومشاكل ماقبل الأزمة ، فالصناعة تواجه تحديات كثيرة يرجع تاريخها ليس فقط للأزمة الأخيرة وليس بسبب الأزمة المالية ولكن لما قبل ذلك.

بالطبع الارتفاع الأخير فى أسعار القطن مع نقص المساحة المزروعة قطنا فى مصر بالاضافة الى قيام الهند وباكستان بايقاف تصدير القطن بعد الفيضانات التى حدثت لديهم (وهم يمثلون ثلث انتاج

العالم) كل هذا أثر على الاقطان المستوردة لتغذية المصانع المصرية وهذا أثر على كمية الانتاج من القطن مما يهدد بتوقف الكثير من المصانع ، وقد قرأت بالأمس فى الصحف أنه فى المحلة الكبرى يتم اغلاق ٥٠٠ مصنع من ١٠٢٣ مصنع ، فهناك مشكلة كبيرة وهذا يبين أهمية موضوع دائرة الحوار التى نناقشهااليوم وهى عن موضوع " التحديات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة".

ويعد قطاع الصناعة من أكبر القطاعات فى مصر حيث يتولد عنه حوالى خمس الناتج المحلى . ولقد زادت الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع من ١٣مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٥٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٩ ، ويساهم القطاع الخاص بالنسبة الأكبر منه. ولقد استوعب قطاع الصناعه خلال الفترة السابقة أكثر من ٦٠٠ ألف عامل ، كما زادت الصادرات من ٨٠ مليار جنيه إلى اكثر من ٩٥ مليارجنيه خلال السنتين الماضيتين .

ولاشك فى اهمية الصناعة لتنمية الإقتصاد المصرى ، فلا يمكن أن نتقدم أو نصل إلى نمو وتطور اقتصادى بدون نمو حقيقى فى الصناعة المصرية .

ولكن يجب أن نأخذ فى الحسبان تزايد المنافسة الخارجية للصناعة المصرية فهى لم تعد تنافس فقط الصناعة الأوربية أو الأمريكية أو حتى اليابانية بل أصبحت تواجه منافسة شرسة من الصين وفيتنام وجنوب أفريقيا والبرازيل بل وبعض الدول العربية (تونس ، سوريا) وبعض دول جنوب شرق أوروبا (المجر ، بولندا ، رومانيا) .

غير أن هذا القطاع يواجه أيضاً مجموعه من المشاكل والصعاب منها صعوبة الحصول على تراخيص، ارتفاع تكلفة الأراضى والمرافق وعدم توفر التمويل المناسب...الخ.

بالإضافة إلى أنه كان للأزمة المالية العالمية تأثيرات وتداعيات سلبية على قطاع الصناعه . ولقد عصفت هذه الأزمة بشركات عالمية وأغلقت مصانع كثيرة فى العالم ، وانخفض الناتج الصناعى لكثير من الدول ، ومنها أمريكا واليابان وألمانيا بأكثر من ٢٠٪.

وكان من أهم تأثيرات الأزمة على الصناعة المصرية انخفاض معدل النمو الصناعى ليصل إلى ٤,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وانخفاض الاستثمارات الصناعية وإنخفاض الصادرات المصرية بنسبة ٢٧٪ خلال العام السابق والمتوقع إستمرار هذا الإنخفاض خلال السنة القادمة .

وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة هى إحدى أهم الصناعات المصرية ، وذلك لمساهمتها فى توفير فرص العمل وللقيمه المضافة التى تولدها . وأخيراً لحصيلة النقد الأجنبى الناتجة عن عملية تصدير منتجاتها . ففى عام ٢٠٠٨ بلغت القيمة المضافة المتولدة من هذه الصناعة ٣٣مليار جنيه وبلغ الإنتاج من هذه الصناعة ٢٦,٤٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى، وأما صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فقاربت على١٠٪ من الصادرات المصرية. ولقد تأثرت صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بشكل مباشر بالأزمة العالمية، وانخفض الطلب على إنتاجها فى الأسواق الدولية بمعدلات مرتفعة ، وهو ما أدى الى الإنخفاض الجزئى للإنتاج والتوقف عن تشغيل بعض خطوطه .

وتواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة العديد من التحديات (حتى قبل حدوث الأزمة العالمية الأخيرة) لعل من أهمها نقص العمالة الماهرة ، ضعف التشابك والتكامل الرأسى لمدخلات الانتاج ، ارتفاع تكاليف الإنتاج وإنخفاض جوده المنتج ، عدم مواكبه التطورات العالمية وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج، تقادم الآلات ، عدم كفاءة نظم التوريد والتصدير والتسويق ، إنخفاض الطلب المحلى والعالمى ، تراكم المخزون ، إنتشار ظاهرة التهريب وانخفاض القدرة على المنافسة وعدم الإلتزام بقواعد المنشأ وأخيراً تأثير الأزمة العالمية على الصناعة ككل .

وتناقش هذه الورقة بعض التحديات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وذلك من خلال ٣ محاور اساسية : يتناول المحور الأول نقص العمالة الماهرة فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، أما المحور الثانى فيركز على ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الجودة ويتعلق المحور الثالث بإنخفاض القدرة على المنافسة فى السوق المحلية والعالمية.

المحور الأول : نقص العمالة الماهرة فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :

وتمثل شركات الغزل والنسيج خمس جميع الشركات الصناعية . وهذه الصناعة هى من اكثر الصناعات استيعاباً للعمالة فيوجد بها ما يقرب من ربع قوة العمل الصناعية . وقد استخدمت الحكومة، لسنوات طويلة ، هذا القطاع لاستيعاب القوى العاملة المتزايده ولحل مشكلة البطالة .

أول التحديات التى تواجه هذه الصناعة هي ضعف مستوى العمالة وارتفاع التكلفة الفعلية للعامل بالمقارنه بدول شرق آسيا المنافسة لمصر فى هذا المجال ، وعدم قدرتها على التعامل مع التكنولوجيات

المتقدمة ، نظراً لإنخفاض الخبرات الفنية المؤهلة للعمالة فى بعض المهن بالإضافة الى عدم استقرار العمالة فى هذه الصناعه، والتنقل من منشأة الى أخرى وارتفاع معدل دوران العمالة فى مصر (يصل معدل دوران العماله الى ١٨٪شهرياً)، كما يبلغ معدل التغيب ٢٠٪ مما يؤثر على معايير الجوده والإنتاج وعدم القدرة على الإلتزام بمواعيد الشحن .

وقد ترتب على ذلك لجوء هذه الصناعة الى العمالة الاجنبية واصبحت تستحوذ على اكبر نسبه من العمالة الاجنبية الكلية (١٣٪) وبذلك تكون تجاوزت النسبه المقررة قانوناً وهى ١٠٪ . وهو ما يرجع لاستفادة بعض المنشآت من الاستثناء الذى منحته الدولة من هذه النسبه للتيسير على المستثمرين لإقامة مشروعاتهم . أى انه تم الاستعانه بهذه العمالة الاجنبية لانخفاض مهارة العمالة المصرية ومعرفتها المحدودة للتكنولوجيا المتقدمة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

وفى هذا الشأن يمكن طرح مجموعه من التساؤلات :

١- لقد تم تسريح عدد كبير من العماله فى هذا القطاع ولكن ماهو موقف اتحادات العمال أو الممثلين لهم ؟

٢- هل منح قانون العمل الموحد (٢٠٠٤) المرونة الكافية فى عمليات الاستغناء (الفصل) عن العمالة : وماهى الاسباب ؟

٣- ما الأسباب التى تحد من دور المدارس الصناعية بمسمياتها المختلفة فى تزويد صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالعمالة اللازمة من حيث العدد ومستويات المهارة؟ وماهى الحلول المقترحة فى هذا الخصوص ؟

٤- ما هو دور مركز تحديث الصناعه فى توفير التدريب اللازم للعاملين فى هذه الصناعه ؟

٥- إذا كان من المتوقع ان تساهم صناعة الغزل بدور فعال فى حل مشكل البطالة فهل ساهمت صناعة النسيج والملابس الجاهزة: وهى صناعات يغلب عليها الكثافة العماليه، فى حل مشكلة البطالة ؟ وإذا كانت الإجابة بلا ، فما هى الأسباب والحلول المقترحة ؟

٦- ما هى أفضل الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالعمالة الزائدة غير الماهرة وانخفاض الانتاجية والعائد فى شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالقطاع العام أو التى تم

خصخصتها : الفصل ، الإمتناع عن التعيينات الجديدة ، خفض ساعات العمل اليومية ، إلغاء المزايا الإضافية والحوافز والارباح ، تخفيض الأجور، النقل الى فروع اخرى ... ؟

٧- هل حقق نظام المعاش المبكر مساهمه فعالة فى حل مشكلة العماله الزائدة غير الماهرة وما ترتب على ذلك من خفض تكاليف الانتاج وزيادة الانتاجية؟

المحور الثانى : ارتفاع تكاليف الانتاج وإنخفاض الجوده :

ولقد مرت صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمراحل كثيرة ، ففى منتصف القرن السابق كان إنتاج هذه الصناعة فى تزايد ، وكانت الصادرات من الأقطان والغزول موجهة للكتلة الشرقية من خلال اتفاقيات ثنائية ، واستمر هذا الوضع خلال الخمسينات والستينات وبداية السبعينات ، وذلك فى ظل المركزية وسيطرة الدولة على الاقتصاد والرقابة الشديدة على سوق القطن. وكانت الحكومة تمثل المشترى الوحيد للقطن المصرى ، وكانت تبيعه بأقل من الأسعار العالمية للشركات المصرية ، من أجل انتاج الملابس المدعومة بأسعار اجتماعية

(الكساء الشعبى) . ولقد ساهمت هذه السياسه الحمائية الى حد كبير ، فى سوء استخدام القطن المصرى ذو الجودة المرتفعة ، حيث كان يتم ضياعه فى انتاج ملابس وغزول منخفضة الجودة.

ولقد تغير الوضع مع سياسة الباب المفتوح ، وتوجه الدوله لإنهاء الدعم للملابس الجاهزة والمنسوجات الموجهة للسوق المحلى (المنسوجات الشعبية) ، والتى كانت تمثل ٨٠٪ من إنتاج مصانع النسيج المصرية فى هذه الفترة . كذلك تم تحرير القطن فى ١٩٩٤ كجزء من برنامج الإصلاح الإقتصادى وإعادة الهيكله ، ولقد ترتب على ذلك ارتفاع فى تكاليف الإنتاج نتيجه لارتفاع أسعار القطن (المدخل الرئيسى للإنتاج) . كما أن تحرير تجارة القطن أدى إلى أن نسبة كبيرة من القطن المصرى تم تصديرها بدلاً من دخولها فى الإنتاج المحلى وهو ما أثر على الغزول المصرية وقامت المصانع بإستيراد غزول اجنبية (بدلاً من القطن المصرى) واستخدامها فى الانتاج الذى يتم تصديره للخارج وبالإضافة الى ما سبق فإن هذه الاقطان المستورده المدعمه هددت القطن المصرى.

وأدى ذلك الى ظهور مشاكل عديدة على رأسها اختلال الهيكل التمويلى لمعظم شركات القطاع العام ، والتى اقترضت من البنوك لتمويل عمليات الإحلال والتجديد بفائده وصلت إلى٢٠٪ مما وضع

كثير من المصانع تحت ضغط التصفية أو الافلاس ، وانخفضت الصادرات من هذه الصناعه من ٥٠٪من إجمالى الصادرات خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠إلى٣٣٪ خلال الفترة١٩٩١– ١٩٩٢ بعد انهيار الإتحاد السوفيتى والغاء الاتفاقية الثنائية، والذى كان يعتبر المستورد الرئيسى لمنتجات هذه الصناعه.

وبعد ذلك بدأت عمليات الخصخصة ، وترتب على ذلك تناقص عدد شركات القطاع العام المسيطرة على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لصالح القطاع الخاص فقد انخفض نصيب القطاع العام من إنتاج هذه الصناعة من ٣٩٪ خلال الفترة ٧٠ – ٩٠إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٦.

وتثير المشكلات السابق طرحها بعض التساؤلات :

١– ما مصير قلاع النسيج فى مصر ؟ وكيف تم استغلال اصول الشركات العامه التى تم خصخصتها ؟

٢– هل يرجع انخفاض جودة منتجات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى خضعت لسنوات طويلة لحماية الدولة ، إلى عدم أخذ احتياجات السوق فى الإعتبار ؟ ام لعدم توجيه استثمارات كافيه لهذا النشاط وإهمال الدولة له ؟ ام لتكبيله بعماله زائدة غير ماهرة ولا مدربة أم الى عدم استخدام تكنولوجيات متقدمة ؟ أم إلى كل هذه الأمور وأمور أخرى عديدة ؟

٣– ماهى الإجراءات التى اتخذتها الدوله من اجل علاج الاختلالات فى الهياكل التمويلية لشركات الغزل والنسيج ؟

٤– ما هو دور الاجهزة المتعددة بالدوله التى تعمل فى مجالات الفحص ومراقبة الجودة خاصه فى ظل عدم التزام الشركات المصرية بمعايير الجودة ؟ وهل تقوم هيئة الرقابة على الصادرات والواردات بتطبيق المواصفات البيئية والصحية على جميع الأقمشة المصبوغة أو المطبوعة والملابس الجاهزة على جميع الأنظمة التى يتم الاستيراد بموجبها (السماح المؤقت ، المناطق الحرة ،...) ؟

٥– هل تم وضع مواصفات قياسية مصرية جديدة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة تتفق مع معايير انسلامه الدوليه فى ضوء عدم ملاءمة المنتج المصرى لمتطلبات الطلب العالمى ؟

٦- ما هى الإجراءات التى تم اتخاذها من اجل بناء هيكل تكاملى بين الزراعه (القطن كماده خام) والصناعه (صناعه الغزل والنسيج والملابس الجاهزه) ؟

٧- هل يرجع ارتفاع تكاليف صناعه الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الى ارتفاع تكاليف العماله ، أم الى ارتفاع سعر القطن وعدم دعمه داخل المصانع (فالهند تعطى دعماً ٢٠٪ للقطن بمجرد دخول المصنع) أم الى ارتفاع اسعار الفائدة على قروض الشركات التى تصل الى ٢٠٪ (فى حين انها لاتزيد فى الهند عن ٤٪) ، أم الى عدم دعم الدوله ورجال الاعمال فى البنية الاساسية للمصانع أم الى اسباب اخرى ؟

٨- لما لم يتم إيقاف الدعم للغزول والاقمشة الناتجة عن تصنيع الاقطان المستوردة وقصر الدعم على الغزول والاقمشة المصنعه من الاقطان المصرية وذلك حماية للقطن المصرى ؟

٩- ما تأثير استخدام الآلات والمعدات المتهالكة وعدم تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى صناعة الغزل والنسيج على جودة المنتجات ؟

١٠- هل تحظى هذه الصناعة بنسبة إنفاق مقبولة على البحوث والتطوير الى اجمالى ناتج الصناعة بالمقارنة بالدول الاخرى المنافسة؟ وما تأثير ذلك على جودة المنتج ؟

١١- أى العوامل التالية أكثر تأثيراً على إنخفاض الانتاج المحلى وزيادة الواردات من النسيج والملابس الجاهزة :

- ارتفاع جودة المنتج المستورد مقارنة بالمنتج المصرى مع انخفاض سعره نسبيا .
- إنخفاض جودة المنتج المستورد وإنخفاض سعره بما يتفق مع مستوى المستهلك المصرى ذو الدخل المنخفض .
- التهريب .
- تقادم الآلات والمعدات .
- التخفيضات الجمركية على الواردات .
- نقص التدريب للعماله .

وماهى الحلول المقترحة ؟

١٢- يثار دائماً القول بإنخفاض انتاجية العامل وارتفاع التكلفة الفعلية له فى مصانـــع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصـــر مقارنة بالدول المنافسة ، فما مدى صحه ذلك وماهى الأسباب ؟ وهـل هذا الارتفاع فى التكلفة الفعليـــة للعامل هو السبب الرئيسى فى ارتفاع تكاليف الانتاج؟ وما دور الادارة فى ذلك.

المحور الثالث : إنخفاض القدرة على المنافسة فى السوق المحلية والعالمية :

لقد كان لانضمام مصر إلى منظمة التجارة وعقد اتفاقيتى المناطق الصناعية المؤهلة والشراكه الأوروميتوسطية ، ان اتجهت المبيعات المحلية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الى الانخفاض نتيجة لتحرير التجارة ، وفى أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ تم تخفيض التعريفة الجمركية وترتب على ذلك انخفاض الإنتاج ، ففى عام ٢٠٠٤ انخفض الانتاج الى أدنى مستوى له منذ ١٩٩٧ (٦٠٪ أقل من قيمته المماثلة فى السنوات الأربع السابقة) .

وبإنتهاء نظام الحصص فى ٢٠٠٥ أصبحت مصرغير قادرة على المنافسة حيث دخل إلى مجال المنافسة الصين والهند وباكستان وبنجلاديش واندونيسيا وتركيا .

ولذلك أصبح المنتج المصرى (مرتفع التكاليف) غير قادر على المنافسة مع الدول الاخرى المنتجه التى تتمتع بانخفاض فى التكاليف مثل الصين ، ولم يقتصر الأمر فقط على ذلك ، بل نتيجة للتخفيضات الجمركية السابق ذكرها ، تم إستيراد منسوجات وملابس جاهزة خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٧.

ومع تفاقم الأزمة المالية الاقتصادية العالمية ، اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٨ ، تأثرت سلباً كل من زراعة القطن وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وانخفضت صادراتها بمقدار ٢٦٪ عام ٢٠٠٩، فقد بدأ تقلص مشتريات الدول المستورده للملابس الجاهزة من مصر وتم تحويل جزء كبير من تعاقداتها مع مصر إلى دول اخرى مثل الهند وتركيا وبنجلاديش وفيتنام .

ومما زاد من عدم قدرة هذه الصناعة على المنافسة مشكلة التهريب فهى أيضاً من أهم المشاكل التـى تعترض صناعه الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية وتعتبر المناطـق الحرة العامـــة والخاصـــة وتجارة

الترانزيت أحد أهم منافذ تهريب المنسوجات حيث لاتوجد رقابة فاعلة على المناطق الحرة وعلى حركة التجارة داخل الدولة .

كما يتم استيراد منتجات من بعض الدول وخاصة الصين بأسعار منخفضه ويكتب عليها صنع في مصر ويتم تصديرها للولايات المتحدة وتخصم من حصة مصر التصديرية إلى أمريكا والأسواق الأوربية .

كذلك يستخدم نظام السماح المؤقت كنوع من التهريب المقنن حيث يتم استيراد كميه من المنسوجات لتصنيعها وإعاده تصديرها ولكن لايصدر سوى ٥٠٪ فقط والباقى يدخل السوق علناً عن طريق التحايل فى المستندات بدون دفع أى رسوم جمركيه أو ضريبة مبيعات وبالتالى يكون سعر المنتج المهرب أقل من سعر المنتج الوطنى .

كما تم رفع كل القيود الجمركية على تبادل السلع ما بين الدول العربية بموجب اتفاقية التيسير العربية، إلا أن رفع الحماية عن الأسواق قد صاحبه زمنياً ظهور بعض المشكلات ، فقد سمحت هذه الاتفاقية بأن تدخل المنتجات العربية مدعومة من بلدها وبدون جمارك إلى مصر ، فى الوقت الذى تدفع المصانع المصرية ضرائب مبيعات على الخامات سواء كانت محلية أو مستورده . مما أدى إلى إزاحة العديد من المنتجات المصرية من أسواق بعض الدول العربية بسبب المنافسة السعرية . ومع استمرار تنامى الدعم الممنوح من بعض الدول العربية لمنتجاتها لمواجهة صعوبات التصدير فى ظروف الأزمة ، تمكنت بعض المنتجات العربية المدعومة من ممارسة آلية الغزو بالسوق المصرية ذاتها وتعريض بعض الصناعات المصرية ومنها صناعة الغزل والنسيج للخطر.

وفى ظل الإعفاء الكامل للاتفاقية ، أغرى هذا الوضع بالتلاعب بقواعد المنشأ المعمول بها حاليا، وتعرض السوق المصرية إلى واردات من منتجات من المنسوجات (غير عربية) دخلت عن طريق دول عربية أعضاء بطريق التحايل ، وتمتعت بالإعفاء الجمركى الكامل ، مما ينذر بتهديد مجمل الأوضاع الصناعية والاقتصادية بالخطر والفوضى .

وتحتم تداعيات الأزمة الإسراع بالتنمية الصناعية بمعدلات مرتفعة من أجل مواجهة التنافسية الشديدة من الخارج وهو ما يستوجب مساندة من الدوله ومعالجة المشاكل التى تعانى منها صناعة الغزل

والنسيج والملابس الجاهزة المصرية ومساندتها وتقديم برامج الحماية لها للحفاظ على معدلات النمو هذا بالإضافة لحوافز مناسبة للصادرات حتى يمكن غزو الاسواق الخارجية ومواجهة المنافسة .

يتطلب ذلك أيضاً إتخاذ الحكومة إجراءات أكثر شدة فى مجال حماية الصناعة من الممارسات الضارة التى تتعرض لها ، وخاصة السلع القادمة من الصين والتى أغرقت الأسواق المصرية وأيضاً السلع التى تدخل مصر بموجب اتفاقية التيسير العربية والتى تتمتع بالإعفاءات الجمركية ، هذا بالإضافة الى القضاء على التهريب للبضائع وتطوير الانتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن طرح مجموعه من التساؤلات :

١- ما هى الأسباب الحقيقية وراء تراجع أداء هذا القطاع (غير الأزمة) هل هو الإلغاء لنظام الحصص فى ٢٠٠٥ حيث انه عرض مصر لمنافسة متزايدة ؟ أم انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية واتخاذ إجراءات رفع الحظر على واردات المنسوجات والملابس الجاهزة ؟ أم التخفيضات المتتالية فى التعريفة الجمركية على الواردات من الغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة فى ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ ؟ أم الى تقادم الالات ونقص التدريب للعماله وتراكم المخزون ؟

٢- هل يوجد عزوف من المستثمرين المصريين عن الاستثمار فى صناعه الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية ؟ وهل هناك جدوى من إنشاء مصانع جديدة ؟

٣- هل حجم الاستثمارات الذى وجه الى هذه الصناعه ، على مدى السنوات الماضيه ، كان له صفة الدوام والاستمرارية ؟ هل سيكون لهذه الصناعة تنافسية واستمرارية فى السوق العالمى ؟ ماهى المقومات الأخرى اللازمة لذلك ؟

٤- ما هو موقف الحكومة المصرية من احتمالات اغلاق مصانع الغزل والنسيج وخروجها من السوق نتيجة الضغط الموجود من المنافسة سواء من الخارج أو من قلة الطلب ؟

٥- مطلوب أن ترتفع صادرات مصر خلال السنوات الأربع القادمة إلى ٢٠٠ مليار جنيه كيف يمكن لصادرات صناعة الغزل أن تساهم فى هذه الزيادة ؟ (خاصة أن هذا يتطلب استثمارات ضخمة قد تصل الى ٦٠ مليار جنيه – وعمالة مدربة وماهرة) ؟

٦- ما أسباب عدم قدرة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية على اللحاق بالتطور المذهل الذى طرأ على نفس الصناعة فى الدول الأخرى ؟

٧- كيف أثر التهريب من ناحية وعزوف القطاع الخاص من ناحية أخرى فى زيادة مشاكل شركات الغزل والنسيج ؟

٨- هل حققت سياسات واجراءات الحكومة الخاصة بمساندة تصدير منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة اغراضها فى نمو صادراتها أو الحد من انكماشها ؟ حصلت هذه الصناعة على ٤٠٪ من الدعم المقدم للصادرات الصناعية ، ما مدى استفادة هذه الصناعة من الدعم ؟

وهل يعتبر هذا الدعم المقدم من صندوق دعم الصادرات حافزاً كافياً لزيادة قدرة المصدرين على المنافسة فى الأسواق الخارجية ؟

هل هذا الدعم مرتبط بتحقيق معدلات نمو وقيمة مضافة مرتفعة وبتشغيل عمالة وبإستخدام خامات محلية ؟ هل المعايير المستخدمة الحديثة لدعم الصادرات تشجع نمو الصناعه وتدعم تنافسيتها؟

٩- ما هى المزايا التى حصلت عليها هذه الصناعة من اتفاقية الكويز والشراكة الأوروبية وهل ترجمت هذه المزايا إلى تقدم فيها وإلى مضاعفة الصادرات كما كان متوقعاً ؟

١٠- ما هى نوعية الحوافز المطلوب تقديمها فى هذه المرحلة لتنشيط وتشجيع الاستثمارات فى صناعة الغزل والنسيج : حوافز تصديرية (خفض الضرائب على التصدير والرسوم الجمركية)، أم حوافز ضريبية (إعفاءات) أم مزايا بنية أساسية ،أم حوافز استثمار (معدل فائدة منخفض — تخصيص أراضى) أم كل هذه الحوافز مجتمعة ؟

١١- ما هو دور المجالس التصديرية وغرف الغزل والنسيج والمجلس الأعلى للغزل والنسيج فى حل مشاكل هذه الصناعة ؟

١٢- هل تخفيض سعر قيمة العملة المصرية فى مصر يمكن ان يسهم فى زيادة القدره التنافسية للصناعه خاصة فى مواجهة دول كالهند وتركيا؟

١٣- هل تم الاخذ بمبدأ تطبيق المناطق الصناعية المتخصصة كاساس لدعم صناعه الغزل والنسيج فى مصر؟

١٤- هل يمكن لتعميق التصنيع المحلى للمعدات والالات ان تساهم فى خفض تكاليف الانتاج وتحسين الانتاجية ؟

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة معروف أن الاسئلة التى يمكن ان نغطيها نكون قد انتهينا من الندوة ، وعادة أسأل سؤال هل تريدون مناقشة الورقةمحور محور أم يتناول المتداخل كل ما يريدة من موضوع الورقة وفى كل دوائر الحوار السابقة الكل يطلب الحديث فى كل اجزاء الورقة.

محمد المرشدى

أولا اشكر سيادتكم على الدعوة الكريمة ، وحقيقة ورقة العمل عبرت عن بعض المشاكل التى يعيشها قطاع الصناعات النسيجية وهى قد تكون متشابهة تماما لخطة غرفة الصناعات النسيجية لمواجهة هذه المشاكل.

وصناعة الغزل والنسيج من الصناعات التى لها قاعدة كبيرة جدا ولها مساحة من حجم النشاط الصناعى ولها قيمة فى الناتج القومى بالرغم من وجود من يردد أن قيمة مساهمة الصناعات النسيجية هامش ضعيف وليست لها دور ولا أهمية فى الناتج الصناعى وهذا شىء يعيشه بعض الناس المتربصين بالصناعات النسيجية.

ونحن عندما نكون فى معهد التخطيط القومى فيجب ان نتحدث بالمنطق والعلم ، كلام منطقى وليس نظرى الذى ليس له مجال فى التطبيق.

يهمنى ان اضع سيادتكم فى الصورة ، نحن فى الصناعات النسيجية نواجه شراسة كبيرة جدا من لوبى موجود فى المجتمع المصرى يسعى الى هدم صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز والابقاء فقط على صناعة الملابس الجاهزة وهى استراتيجية لابد أن نضعها امام حضراتكم لانكم لكم دور فى توصيل الرسالة العلمية والبحثية وحق المجتمع فى بقاء هذه الصناعة أو عدم بقائها.

غرفة الصناعات النسيجية تمثل جميع الصناع فى مصر من منتجى حلج وكبس القطن ، الغزل والنسيج من منتجى مصانع النسيج ، من منتجى مصانع الصباغة والطباعة والتجهيز ، من منتجى الملابس الجاهزة ، فالغرفة تغطى جميع المنتجين الصناعيين فى مصر ، نحن شبهنا الصناعات النسيجية بالجسد الواحد من الصعب ان نفصل الجسم عن الرأس وهذه مقدمة قبل ان ادخل فى التعقيب لأضع حضراتكم فى الصورة.

الصناعات النسيجية ٥ صناعات داخل صناعة واحدة :حلج وكبس القطن تعتبر صناعة ، مرحلة النسيج تعتبر صناعة ، مرحلة الغزل تعتبر صناعة ، الصباغة والطباعة والتجهيز تعتبرصناعة ، هذه المراحل الأربعة كلها تنتج لتوصيل متر القماش لصاحب مصنع الملابس الجاهزة ليخرج قطعة ملابس فلا يمكن ان نفصل العلاقة المشتركة والارتباط المهم جدا فيما بيننا كمنتجين فى جميع المراحل ، ليس هناك خداع ولا خلاف بين صناع النسيج وصناع الملابس الجاهزة.

لكن قضيتنا أن بعض الشخاص ليسوا جادين لابقاء الصناعة ، فنحن نريد أن نسأل نحن كمجتمع مصرى وكحكومة مصرية هل نحن جادون لابقاء هذه الصناعة فلابد من البحث عن مشاكلها فى ضوء الورقة المقدمة ، فى ضوء الاستراتيجية التى تضعها الغرفة فى ضوء واقع الصناعة المصرية وأهمية هذه الصناعة.

هل سنبقى فقط على صناعة الملابس الجاهزة ونعتمد على استيراد الأقمشة من الخارج؟ هذه استراتيجية قد تأخذ بها الدولة وتقول ان أصحاب مصانع الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز يصفوا أنشطتهم ونضحى باستثمارات تصل الى ٤٥ مليار جنيه فى هذه الصناعة ، نريد أن نضع الخيار الاستراتيجى لأهمية هذه الصناعات ، هل نحن نريد الحفاظ على الصناعات النسيجية بما فيها صناعة الملابس الجاهزة ؟ أم أننا نريد أن تكون الصناعة فقط فى مصر ملابس جاهزة وليس مهما المراحل السابقة وتعتمد الملابس الجاهزة على استيراد الاقمشة .

الواقع يقول والتجربة تقول وانا استمعت – معذرة للدكتورة علا – أنها قالت أنه حدثت أزمة وحدث نقص فى المحاصيل فى الهند وباكستان ، لم يحدث هذا وأنا أؤكد هذا ، الذى حدث أن الانتاج العالمى من القطن على مستوى العالم العام الماضى ٢١ مليون طن،اما هذا العام الانتاج العالمى ٢٥ مليون طن بمعنى هناك زيادة اكثر من ٣ مليون طن فى الانتاج العالمى لكن الفرق فى السياسات.

الهند وباكستان تمثل ثلث انتاج العالم ، تمثل ٣٥٪ من حجم الاقطان المعروضة فى الاسواق العالمية، الهند وباكستان اخذتا خيارا استراتيجيا بتعميق الصناعة ، لدى قطن ولدى مراحل نهائية كملابس جاهزة , أنا لن أصدر قطن ولا أصدر غزل ، أنا أعمق صناعاتى وأريد استخدام خاماتى فى جميع المراحل الصناعية وهى الحلقات الصناعية التى ذكرناها وبالتالى اصدر للعالم منتج نهائى وهذا ما نفذته الهند وباكستان فقط ركزوا على أهمية تعميق الصناعه.

التصدير خيار استراتيجى لمصر ، وكلنا مع المصدرين لكن آن الأوان أن نضع فى برامجنا ربط صادراتنا بتعميق الصناعة ، كلما استقرت الصناعة ، كلما زاد الناتج القومى العائد على الموازنة نتيجة تعميق الصناعة وربما الرد على هذه النقطة سيرد على أكثر من نقطة فى الاستراتيجية.

لكن كيف اعمق صناعاتى حاليا وتركيزى كله منصب فى الصادرات على منتجى الملابس الجاهزة الذين يستوردون مايزيد عن ٩٠٪ من حجم استخداماتهم من الاقمشة الخام ؟ قد يكون لهم العذر فى هذا الكلام، فهو عندما يحتاج الى كميات كبيرة من الاصناف لا يجدها فى السوق المحلى ، لكن السوق المحلى لماذا لم ينشط ؟ ولماذا لم يستثمر فى قطاع الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز؟

نقول هنا لابد من وجود استراتيجية ثابته تحدد بحوافز استثمارية تشجع المنتجين فى مجال النسيج والغزل والصباغة والتجهيز على ضخ استثمارات جديدة تغطى زيادة الانتاج ولتحقيق الهدف او الاستراتيجية فى الصادرات حتى عام ٢٠١٣ مطلوب ٢٢ مليار جنيه ، كيف ؟ مطلوب منى فى قطاع الغزل والنسيج مضاعفة الصادرات فى ٣ سنوات ، كيف ؟ أنا أحتاج انتاج ، هل سأعتمد فى هذه الاستراتيجية على استيراد الاقمشة من الخارج؟ أم سأعتمد فى هذه الاستراتيجية على تعميق الصناعة وزيادة الطاقات الانتاجية فى المصانع الموجودة لدينا وجذب استثمارات جديدة من الخارج فى هذا المجال؟

نريد أن نحدد خيارنا ، ماهو خيارنا ؟ هل نحن مبقون على هذه الصناعة ؟ اذا كنا مبقين عليها فلابد ان نقول أنه لكى نعمق الصناعة بداية لابد من ربط الزراعة بالصناعة ، هنا نحتاج الى تعديل فى الخريطة الزراعية الخاصة بزراعة القطن ، لأن القطن يمثل لدينا فى مصر مايقرب من ٥٠٪ من المواد الخام اللازمة

للانتاج ، وال ٥٠٪ الاخرى تعتمد على الالياف الصناعية وهى البوليستر والاكليرك فلابد أن أغير فى السياسة الزراعية.

وزارة الزراعة متمسكة بزراعة القطن طويل التيله ولاشك ان القطن طويل التيله المصرى من أجود الاصناف العالمية وربنا سبحانه وتعالى حباه بالمواصفات التى لم يعطها لأى نوع من القطن فى العالم : مواصفاته النسيجية عالية جدا فى الملمس والمتانة واستخدامه ونطلع منه نمر حتى ١٥٠/١.

كان العالم حتى ٢٠ سنة ماضية يستخدم الاقطان العادية وكنا نحن ننتج فى مصر من ١٠-١١ مليون قنطار سنويا، كان يستخدم نصفهم — ٥ مليون قنطار- فى المصانع المحلية ، والنصف الاخر يصدر للخارج ، بدأ نمط الاستهلاك العالمى يتغير ، بدأ المستهلك يحدد نوع السلعة التى يشتريها ، اتجه الى موضة الكاجوال ، والتى شيرت والبنطلون الجينز واصناف ليس مطلوب دخول اقطان عالية الجودة فيها ، اقطان غالية الثمن ، فاتجه العالم كله لاستخدام الاقطان قصيرة ومتوسطة التيله بديلا عن القطن الغالى طويل التيله ، ووصلت النسبة العالمية فى مساحة القطن طويل التيله المستخدم ٣٪ فأقل من حجم المستخدمين فى العالم وبدأ ٩٧٪ من العالم يستخدمون القطن قصير ومتوسط التيله.

ماذا عملنا فى مصر؟ نزرع القطن وكلكم كنتم تسمعون مشكلة الفائض ، نزرع القطن طويل التيله ، الاستخدام العالمى لم يعد يعتمد على هذا النوع من القطن ، وتم تخفيض المساحة المزروعة قطن فى العام التالى ولم يتم استبداله باستنباط سلالات جديدة من القطن متوسط وقصير التيله ليحل محل القطن المطلوب للصناعة. طلبنا من مركز بحوث القطن ، طلبنا من وزارة الزراعة استبدال سلالات جديدة واستنباط سلالات جديدة للقطن قصير ومتوسط التيله ليكون لدى الصانع المصرى خاماته بديلا عن القطن طويل التيله لان المنتج المصرى لايستطيع استخدام القطن طويل التيله لارتفاع تكلفته فى المنافسة السعرية.

نحن نطالب برفع الكفاءة التنافسية للمصنع محليا وخارجيا، ولكن ذلك لن يحدث لا محليا ، ولا خارجيا لأن ٩٧٪ من منتجى العالم يستخدمون القطن قصير ومتوسط التيله ، فكيف يصدر الصانع المصرى منتجاته للخارج والقضية هناك قضية سعر ، قد يكون المنتج اجود باستخدام القطن طويل التيله لكن ستكون تكلفته اعلى من السوق فلا يستطيع المصدر المصرى بيعه ، فبدأت كل المصانع المصرية وكل المنتجين فى مصر يعتمدوا على الاستيراد بما فيهم المصدرين الذين يستوردون غزول لحسابهم ، الكل بدأ يستورد اما غزول

منتجة من قطن قصير ومتوسط التيله أو بدأت مصانع انتاج الغزل تستورد القطن الشعر قصير ومتوسط التيله.

وواصلت وزارة الزراعة سياساتها بخفض المساحات المزروعه قطنا من ١١ مليون قنطار سنويا الى ٢ مليون قنطار هذا العام ، أين فرق الانتاج ؟ وزارة الزراعة لم تنتجه ، وزارة الزراعة خفضت المساحة ، فهى تزرع ماتستطيع تسويقه ، مازال هناك طلب على القطن المصرى لجودته لكن فى حدود ٣٪ ينافسنا فيها امريكا والسودان وبعض الدول المتفرقة فأصبح المصدر مضطرا ان يبحث عن غزول مصنعه من اقطان قصيرة ومتوسطة التيله وبدأت مصنع الغزل يبحث عن قطن شعر قصير ومتوسط التيله.

اذن البداية لدينا لكى نعمق الصناعة نقول ياوزارة الزراعة نريد زراعة مانصنعه فيكون هناك ربط بين الزراعة والصناعة بحيث يبدأ تعميق التصنيع بالمادة الخام.

ماذا فعلت الهند وباكستان ؟ كانت تعطى دعما نقديا مباشرا لمصدرى القطن ومصدرى الغزل ، وكانت تتحمل تكاليف الشحن بالكامل وكانت تعطيهم مزايا كبيرة جدا لتجعل من قدرتهم التنافسية فى الخارج قدرة عاليه فى تخفيض اسعارها ، هذا العام قالوا لن نعطى دعما لا للقطن ولا الغزل وفرضوا رسم صادر على من يصدر غزل ، وقاموا بنقل حزمة الحوافز لمن يصدر قماش منتج فى الهند وباكستان او قطعة ملابس جاهزة منتجة فى الهند وباكستان وليست مستوردة من الخارج ، فاحضار قماش من الخارج يعنى دعم الدول الاجنبية لذالك وجدوا انه من اجل تعميق الصناعة لابد من نقل حزمة الحوافز للمنتج النهائى بشرط ان هذه الخامات التى تصدرها من اقمشة وملابس جاهزة تكون منتجة فى الهند وباكستان.

ولذلك عن الحديث عن مصر وعن صندوق تنمية الصادرات ، ورسم التصدير الذى نعطيه للمصدر لابد أن نعيد النظر فيه ، لكن يجب الا يتم ذلك الا بعد إعداد قاعدة صناعية يجد فيها احتياجاته ، ولا استطيع بين يوم وليله أن أقول لمصدر المصرى لابد أن تستخدم القماش المصرى الذى لا يجده فى الاسواق المصرية لكن لابد أن أدعمه وأنمى له القاعدة الصناعية من الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز ، واشجعه بعمل حوافز وحزمة اجراءات تسمح بان يحضر لى مستثمرين من الخارج ليعملوا فى هذا المجال لان استثمارات الغزل والنسيج ذات تكلفة عالية.

تتكلف فرصة العمل فى الغزول والنسيج من ٣٥٠إلى٤٠٠ الف جنيه للعامل ، و فى الملابس الجاهزة تتكلف من ١٠إلى ١٥ ألف جنيه وهذا ليس عيبا لا فى الملابس الجاهزة ولا فى صناعة الغزل والنسيج لكن طبيعة الصناعة ، اذا لم أعمق فى صناعة الغزل والنسيج ، اصبحت صناعة الملابس الجاهزة فى خطر هى الاخرى لأنه بدأت قوى فى العالم مثل الهند وباكستان تتجه للاعتماد على تعميق الصناعة ودعم المنتج النهائى والمصدر المصرى سيكون فى منافسة ضعيفة جدا فى الخارج، فكيف اقوى المصدر المصرى فى الخارج ؟ لابد ان أعمق له الصناعة مع رفع نسبة الدعم على صادراته .

قضية منح دعم صادرات للاقمشة الواردة من الخارج كانت مرحلة مؤقته وكانت ضرورية لكى توجد استقرار لهذه الصناعة وتدخل الأسواق العالمية ويكون لنا مساحة ، حاليا أصبح لنا مساحة مقبولة وصناع الملابس الجاهزة اصبحوا قادرين على زيادة المساحة فى الخارج ولديهم القدرة ، لكن القدرة التنافسية هى التى تحد من قدرتهم حاليا لأن قدرتهم التنافسية مازالت ضعيفه لأنهم يعتمدون على قماش يأتى من الخارج ويأخذ دعم صادر محدود مقابل منتج قوى كل خاماته من عنده وانتاجه من عنده ورفع نسبة الدعم قد تصل بالاشياء العينية وغير العينية الى مايزيد عن ٢٠٪.

وقد الغت الهند وباكستان جميع انواع الضرائب ورفعت قيمة الدعم النقدى ، لكن طلب منهم اذا أرادوا الاستفادة من المزايا التى يحصلون عليها من ميزانية الدولة فعليهم تعميق الصناعة واستخدام أقمشه محلية منتجة محليا وليست مستوردة من الخارج فلابد من وضع استراتيجية تعمق الصناعة المصرية تزيد فيها الاستثمارات فى الثلاث قطاعات التى تعتبر القاعدة الاساسية لمصانع الملابس الجاهزة التى ينطلقوا منها إلى العالم وهى الاستثمار فى مجال الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز وهى الحلقات الثلاث التى نريد أن نجذب مستثمرين من الخارج أو الداخل لضخ استثمارات فى هذا المجال لكى اعمل استقرار لصانع الملابس الجاهزة.

اما اذا استمرينا على السياسة الموجودة فلن يكون هناك غزل ونسيج ولن يكون هناك ملابس جاهزة ، الطوفان قادم، وخريطة الصناعات النسيجية فى العالم تتغير ، والدول بدأت تأخذ بنظرية الهند وباكستان بتعميق الصناعة ، فتعميق الصناعة سيعود على البلد بفوائد عدة اولها تشغيل عماله ، وسيعود بالفائدة فى كل مرحلة من مراحل الانتاج. اذا صدرت طن الغزل سيكون سعره ٢٠ ألف جنيه، اذا صدرته قماش

سترتفع فائدته وتصل الى ٤٥ الف جنيه واذا صبغته وجهزته يباع ٦٥ الف جنيه واذا صنعته ملابس جاهزة سأصدره بمبلغ يتراوح بين ٨٠و٩٠ الف جنيه للطن.

اذن القيمة المضافه من الغزل ستكون ٢٠ الف جنيه وحبذا لو كان من القطن الشعر سيكون بـ ١٣ الف جنيه للطن، اذا اخذناه غزل وعمقناه وصنعناه سيعطى ماقيمته ٢٠ ألف جنيه سأصدره بسعر ٩٠ ألف جنيه ، فعندما تأتى الدولة وتدعمه بنسبة ٢٠٪ فان العائد فى المراحل الاخرى سيعوض ال٢٠٪ ، ٤٠٪ ،٥٠٪ وهذا مايوضح عملية تعميق الصناعة لأن العائد على المجتمع اكبر وهو ما يخلق استقرار فى الصناعة.

يجب ان نعترف ان هناك نقص فى العمالة لأن السياسة الاستثمارية غير مرشدة ، حيث يأتى لى الزملاء أصحاب مصانع الغزل والنسيج والصناعات الاخرى التى تركها العمال وذهبوا للملابس الجاهزة هذا لا ينفع وننتقل الى نقطة ثانية حيث حضر الاتراك واستثمرو فى مصر، ٩٩٪ من الذين حضروا من تركيا صناع ملابس جاهزة التى نسميها صناعة طيارة تحط فى كل دولة ، فى ٤٨ ساعة يستطيع تجميع ماكينات الخياطة ووضعها فى الصناديق ويذهب الى منطقة اخرى لكن منتج الغزل والنسيج لايستطيع الانتقال لأن معداته ثقيله اذا تفكك مصنعه تلف .

وهذا التركى اتى الى مصر ليس بسبب مناخ الاستثمار فيها ، ولكنه اتى لاستغلال الاتفاقيات الدولية التى عملتها مصر وضحينا فيها وتنازلنا عن مواردنا السيادية مقابل التوقيع على هذه الاتفاقيات الدولية ، أتى ليستغل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبى واتفاقية الكويز مع امريكا لكى يصدر لهم بمنشأ مصرى بجمارك صفر ، وأنا احضرته هنا لكى ينافسنى بالخارج.

تركيا لم تنضم الى الاتحاد الاوروبى ، فالمنتجين الاتراك حضروا لمصر لكى يستغلوا الاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر ، فى تركيا متوسط اجر العامل ٧٠٠ دولار ، وفى مصر متوسط اجر العامل فى المصنع التركى لديه ١٠٥ أو ٢٠٠ دولار ، بالنسبة له هناك خفض ٣٠٠ ٪ من اجور العمال بالاضافة الى انه مستفيد من المزايا الاخرى لذلك نجد ان كثير من اصحاب مصانع الملابس فى برج العرب التى بجوار المصنع التركى لايجدوا العمالة فلقد انتقلت الى المصنع التركى الذى يدفع اجر اعلى ولذلك يتوقف المصنع المصرى .

المشكلة هى نقص العمالة المدربه وأنا ضد أن يقال أن العمالة الاجنبيه وصلت١٣٪ فى الخبرات ، نعم أنا أعمل مصنع ملابس أو أعمل مصنع نسيج أريد فى البداية عند انشاء المشروع عمالة مدربة وعماله ماهره

ذات كفاءة ، من أين أحضرها ؟ لم اطلب منه عند حضوره ان يحضر ٢٠٪ من العماله المدربه لديه لكى يدرب العماله ، لا تأخذ العمال من المصانع التى تعمل لكى تغلقها ، كثير من مصانع الملابس الجاهزة وأمامنا اخين عزيزين عادل بك العزبى ويحيى بك زنانيرى يردوا على ما قلته ، لديهم طاقات عاطلة بسبب أخذ المصانع التركية عمالهم ، فنحن أصلا لم نضع عليهم التزامات ، بل اعطيناهم كل المزايا التى تعطى للمنتج المصرى وأعطيناهم دعم صادرات ، ماهذا الدلع ؟ ان من يجد الدلع ولا يتدلع ربنا يحاسبه ، فهل مصر الى هذه الدرجة تضحى.

لقد وقعت مصر اتفاقية مع أوروبا تنازلنا فيها عن الجمارك للواردات الاوروبية فى مجال الصناعات النسيجية التى ترد لمصر لكى يسمح لنا بأرسال صادرات هناك بجمارك صفر فهل يأتى الاتراك ويأخذوا كل هذه المزايا ثم اعطيهم حافز تصدير ؟ لا ، هذا لاينفع وهناك اشياء كثيرة تحتاج الى اعادة نظر واكتفى بهذا التعليق واذا كان هناك فرصة لمداخلة اخرى بعد زملائى يمكن أن أتناول أجزاء اخرى للمشكلة.

يحيى زنانيرى

الحقيقة تعليقا على ما قاله الأخ العزيز المرشدى بك بصفتى منتج للملابس الجاهزة أنوه بأنه لانجاح للملابس الجاهزة فى اى مكان فى العالم الا اذا كانت هناك قاعدة من الغزل والنسيج جيدة تخدم هذه الصناعة ، ليس هناك اى تعارض فى هذا الموضوع حيث استشفيت مما قيل ان الملابس الجاهزة لها اهتمامات خاصة لكن بطبيعة الأمور لن تستقيم ولن تنجح أى صناعة ملابس جاهزة الا على قاعدة اساسية من الغزل والنسيج وهذا ما نأمله.

لكن المشكلة ان صناعة الغزل والنسيج فى مصر لم توفى بطموحات واحتياجات صناعة الملابس الجاهزة ، كان هناك ثغرة بين انتاج الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، ولكى نرجع الى هذا الموضوع نحن فى حاجة الى نبذة تاريخيه فى هذا الشأن.

بدأت صناعة الغزل والنسيج فى مصر منذ أكثر من ١٠٠ سنة وبدأت عملاقه ، كان الاحتلال الانجليزى فى مصر فى تلك الفترة ولم يكن من مصلحته وجود هذه الصناعة لكن استطاع طلعت حرب وبنك مصر ومجهودات مصرية ان تؤسس صناعات مصرية فى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ولم يكن لدينا خبرات ولا قدرات ولا أى شىء ولكن نجحنا وولدنا عمالقة .

هذه الصناعة بدأت عملاقة وفى سنوات قليلة أصبحت مصر من كبريات الدول فى صناعة الغزل والنسيج ولم يكن هناك صناعة للملابس الجاهزة واستمر هذا الوضع وهذا النمو ، وكان الغزل المصرى نعمل فيه ١٢٠ ، ٢/١٥٠ كانت منتجاتنا من الاقمشة البوبلينات الفاخرة واللينوهات فى مستوى اللينوه السويسرى الى ان جاء التأميم ، فبالاضافة الى كل عيوب التأميم التى قضت على أغلب الصناعات فى مصر ، كان هناك قرار خطير جدا وهو منع استيراد الغزل والنسيج بصفة مطلقة وهذا وضع مصر فى معزل تماما عن كل التطورات العالمية فى هذا الوقت فى صناعة الغزل والنسيج خصوصا ان الالياف الصناعية شهدت فى هذا الوقت تطورا عظيما.

ولما بدأت صناعة الملابس الجاهزة فى مصر بدأت فى ظل هذه الظروف بعيدة تماما عن المنافسة العالمية ومضطره أن تأخذ المستويات غير المقبولة من الانتاج المصرى فانعزلنا فى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة عن التطورات العالمية. وهناك نقطة أود الحديث فيها وهى أن صناعة الملابس الجاهزة ليست قطنا فقط ، اذا نظرنا الى كل الجالسين هنا سنجد أن ٢٠٪ من ملابسنا قطن، ٨٠٪ الياف صناعية والياف مخلوطة فالتطور ليس قطنا ، ليس فى صناعة القطن فقط، و استمرت مصر معزولة عن العالم أكثر من ٤٠ سنة فى ظل عمالة غير مؤهله، النسيج لم يطور نفسه ، العالم كله تطور ، حاليا يسير نظام القطن ٢٠ الى ٢٠ ، ٦٠ الى ٦٠ وهذا تطور كبير جدا فى الغزول . حاليا الشخص يرتدى بدلة كتان ، هى ليست كتان ، هى بوليستر وهذا تطور كبير جدا فى الغزول كل هذا انعزلنا عنه.

عندما دخلنا فى الاقتصاد الحر بعد ذلك، مثل كل شىء وليس الملابس الجاهزة فقط، اصبحنا كالذى رقص على السلم لا أصبحنا اقصاد حر ولا استمرينا اقتصاد شمولى، واستمرينا ١٥ سنة فى تردد عجيب ، مرة تمنع الملابس الجاهزة ، نهائيا ومرة تفرض عليها رسوم جمركية ١٦٠٪ ، ومرة نتبع النظام السويسرى الذى يتبعوه على الجبنه والشمبانيا ونجعل الرسوم على البدلة ٣ آلاف جنيه ، وفى رأيى أن هذا لم يحدث فى الغزل والنسيج فقط بل فى كل حاجة استمرينا فى فترة ضبابية لا نحن فى اقتصاد حر ولا نحن اقتصاد شمولى وعندما ارتأينا فى النهاية ان العالم كله فيه اقتصاد حر ، كنا متأخرين قليلا فهرولنا للاقتصاد الحر دون دراسة حقيقية للأوضاع والقوانين اللازمة.

كل هذه المشاكل تعرضت لها صناعة الغزل والنسيج ، مشاكل رئيسية ، مشاكل العمالة مثلا كما قال سيادته الاتراك اخذوا جزء من العمالة المصرية لكن حضور الاتراك ادى الى استفحال المشكلة لكن ليسوا هم السبب الرئيسى ، السبب الحقيقى أنه لم يكن هناك سياسة حقيقية للتدريب ولا انشاء كوادر جديدة للعمالة فى مصر ،والعمالة كأى سلعة عرض وطلب ، زاد الطلب على العمال ، زيادة فى الغزل والنسيج ، زيادة فى الملابس الجاهزة العرض فى العمالة لايزيد بل ايضا يقل لأن هناك مشكلة فى هذه العمالة أن جزء كبير منها اناث وفى الغالب الفتاة المصرية عندما تتزوج لاتستمر فى العمل ، فتدرب فتاة تستمر ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، سنوات ثم تترك العمل لذلك فانه من رأيى أنه لم تكن هناك سياسة حقيقية للعمالة وهو ما نعانى منه الآن ولن تحل هذه المشكلة فى يوم أو يومين.

أنا حضرت اجتماعات من حوالى ١٠-١٥ سنة عندما كان برنامج تحديث الصناعة يريد عمل مراكز تدريب التى استمرت ١٠ سنوات لم يخرج منها اكثر من ١٠ آلاف عامل . المغرب فى هذا التوقيت أحضرت خبراء فرنسيين أعدوا لها نظام للتدريب وهذا النظام نجح بدرجة كبيرة بحيث ان المغرب حاليا لديها فائض من العمالة ، وقتها قلت فلنجرب التجربة المغربية ونحضر خبراء خاصة أن الثقافة قريبة بيننا وبين المغرب فلم يتحمس احد والأموال الخاصة بتحديث الصناعة لا ادرى فى أى شىء انفقت ، لذلك فان مشكلة العمالة ستستمر مدة طويلة ولا اعتقد أن هناك حلول لها.

مشكلة التهريب ، عندما دخلنا الاقتصاد الحر واردنا ان نطور ، واجهتنا مشكلة العمالة والتهريب ، لكن مامعنى التهريب ؟ حاليا التهريب والدخول الشرعى يمثل من ٥٠-٦٠٪ من حجم السوق المصرى الذى ليس ملكى فأنا لا استطيع أن العب فى ٤٠٪ تحت ضغوط كبيرة جدا صعب التطوير فيها.

حاليا ايضا فى العمالة ، العمالة والجودة ، وكما يقول المرشدى بك أنا عندما أذهب للمصنع لا أجد العامل، ايضا أنا لا استطيع أن أجبرة على الجودة ولاأضغط عليه وهذه تبعات اخرى لعيوب الصناعة ، فالتهريب جزء خطير جدا لم تنجح الدولة فى القضاء عليه وهو يمثل نسبة عالية جدا.

نقطة اخرى الهرولة الى الاقتصاد الحر ، عندما انظر الى الرسوم الجمركية المفروضة على الغزل والنسيج والملابس الجاهزة أعتقد أنها غير كافية وأنا ايضا ضد الحماية الغاشمة لكن لابد أن يكون هناك قدر من الحماية ، الرسوم الجمركية المفروضة حاليا لاتمثل لى حماية خصوصا التلاعب فيها والتقديرات الغلط

واستمرينا ١٠ سنوات فى تفسير خاطىء لاتفاقية الجات ، المستورد يحضر فاتورة بـ١٠٠ ألف دولار ، يكتبها ١٠ آلاف دولار ، والجمارك تحاسبة على ١٠ آلاف دولار وتدخل البضاعة مصر ، فهذه المشاكل مشاكل رئيسية لم يتم حلها .

من جهة القطن أنا فى رأيى أن هناك نقطة رئيسية وهى أننا لابد أن ندرس الجدوى الاقتصادية حيث ثبت فى النهاية أن الذى ادى الى هذه المشكلة ان الجدوى الاقتصادية لزراعة القطن قلت ونحن فى عرض وطلب لأنه اذا كانت الجدوى الاقتصادية لزراعة القطن مجدية ما تم تخفيضه، فهى غير مجديه فى حاجتين الغزال المصرى حاليا وجد أنه من الافضل ان يشترى القطن المستورد الأرخص ومشاكله أقل ، وهناك نقطة لم يشير اليها الزميل العزيز أن الغزول المحلية بها عيوب ، اذن المشكلة ليس أن أزرع قطن كهدف قومى المهم أن أزرع قطن بالقدر الذى احتاجه، بالقدر الذى تستخدمه المغازل ، لكن ليس بالقوة أعمل ٥٠٠ ألف فدان أو أنتج كذا ، لابد أن أدرس دراسه حقيقيه.

ننظر للمغازل المصرية التى اعتمد عليها ، هذه المغازل لم تتطور ، لم تجدد آلاتها ، لم تتجدد أفكارها لأن صناعة الغزل بالذات فى رأيى أن من ٦٠-٧٠٪ هى شركات قطاع عام والقطاع الخاص لايمثل اكثر من ٤٠٪ والناس حاليا تتهافت على القطاع العام وأخذ غزله لأنه أرخص والدليل أنها ليست قضية جودة بقدر ماهى قضية سعر ، اذن هى ظروف مؤقته فى ظل أزمة معينه لكنهم من عام أو عامين لم يكونوا يستطيعوا بيع انتاجهم حيث أنه لم يتطور فهل سيشتريه بالقوة ؟ فى النهاية الفيصل هو الجدوى الاقتصادية نحن فى تجارة حره ، أنا لن اشترى غزل مصرى لأرضى فلان أو علان ، أنا اريد أن أشتغل واكسب وانجح فالقاعدة الاساسية لم تتصلح فى رأيى.

وصناعة الملابس الجاهزة من مصلحتها استخدام قماش مصرى وغزل مصرى .. الخ لكن لابد ان يتطور ، ايضا الالياف الصناعية فى مصر لم تتقدم ، الألياف الصناعية بدائية انتج غزل بوليستر كذا، ليس هناك غزول تعطينى امكانيات أن أعمل ملابس جاهزة جيدة فأضطر أن أحضر من الخارج ، بالعكس أن من مصلحتى أن اشتغل بقماش مصرى ، فالذى احضره من الخارج يستغرق وقت طويل جدا وليس باختياراتى لكنى عندما اشترى من مصانع مصرية أحدد له اللون ، الكمية فهناك مميزات كبيرة جدا فى

استخدامى للقماش المصرى لكنه لم يتطور فى كل المراحل حاليا طبعا تسير فى الاقطان بطريقة جيدة فى اللانجرية والملابس الداخلية لاسباب عديدة لكن فى الملابس الخارجية استخدام القطن ليس كثيرا.

فالمشاكل لابد من عدم بحثها بعاطفية ، لابد من رفع القدرة التنافسية للمنتج المصرى ، فهناك قرارات متضاربه فالدولة همها الوحيد التصدير كرقم ، لكن كيف يعمل السوق المحلى ، ماهى ظروفنا الداخلية ؟ ليست على بال أحد ، نريد أرقام فقط ، تعظيم رقم التصدير الذى يزحف زحف السلحفاة بالرغم من أن التصدير المصرى اخذ مميزات هائلة ، نحن نتحدث عن الهند وباكستان ليس هناك مصدر فى العالم أخذ مميزات المصدر المصرى ومع ذلك نزحف زحف السلحفاه.

أما قضية أن صادرات مصر ستتضاعف عام ٢٠١٣ هذا من قبيل التمنيات وليس من قبيل الواقع ، عندما اقول أننى سأزيد التصدير لابد أن يكون لدى خطة وتخطيط وأقول كيف سأزيده ، لكن اقول نريد زيادته ، فهذا عبث وشكرا.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم ... لقد تضمن حديث كل من الاستاذ محمد المرشدى ، والاستاذ يحيى الاشارة الى ان حلقات هذه الصناعة ترتبط بعضها ببعض حيث تبدأ هذه الحلقات بإنتاج الألياف الطبيعية كالقطن والكتان ، والألياف الصناعية ، ثم يلى ذلك مرحلة الحلج (فى حالة القطن) ثم مرحلة الغزل ثم النسيج ، والصباغة فالملابس الجاهزة .

ومع بدأ حلقات هذه الصناعة بإنتاج الألياف الطبيعية ، أود أن أذكر بسلبيات حلقة إنتاج الألياف الطبيعية (القطن) على هذه الصناعة ، خاصة فى مرحلة ما بعد التحرر الاقتصادى والاخذ بنظام آليات السوق الحرة ... حيث سجلت هذه المرحلة إنخفاض الأسعار المزرعية للقطن او على الأقل زيادتها بمعدلات أقل عن أسعار غيرها من المحاصيل الزراعية ، فى نفس الوقت التى أزدادت فيه أسعار مستلزمات الانتاج وإيجارات الأراضى الزراعية بمعدلات كبيرة ، وبما يعنيه ذلك من زيادة فى تكلفة الانتاج ، ومن ثم ضعف الحافز أمام المزارع لإنتاجه ، فضلا عن مايعنيه ذلك ايضا من توفير إحتياجات صناعة الغزل منه بتكلفه مرتفعه ..إن سلبيات حلقه إنتاج الألياف الطبيعية على الخلقات التاليه لها فى هذه الصناعة ، لا تقف عند حدود ارتفاع تكلفة إنتاج الألياف الخام فقط ، بل وتشمل ايضا ضعف جودة

الإنتاج منها .... فإنخفاض عائد المزارع من زراعات القطن يجعله لا يهتم بتنقيه الشوائب منه توفيرا للنفقات،وقد يساعده على ذلك ايضا النظام الحالى التسويق القطن الزهر ، والذى يعتمد على صغار الوسطاء من القطاع الخاص فى تجميع الاقطان من المزارعين لتوريدها الى الشركات ، ومن ثم تحديد رتبه القطن بشكل مباشر مع المزارع ... كما يغلب على ظام التسويق هذا خاصة فى المناطق المتجاوره لزراعة اصناف مختلفه من القطن ، احتمالات خلط هذه الاصناف ، وهو ماله تبعاته غير المرغوبة فى الحلقات التالية لهذه الصناعة.

وفى تصورى ان القضاء على أو تقليل سلبيات حلقة انتاج الألياف الخام على الحلقات التالية لها فى هذه الصناعة يمكن ان يستند على تطوير نظام للزراعة على زراعة أصناف محددة ، وبمواصفات ورتب ، وأسعار متفق عليها ... ويمكن تطوير هذا النظام ايضا مابين حلقات التصنيع الاخرى ، حيث التعاقد مابين صناعة الغزول ، وصناعة النسيج ، ثم التعاقد مابين النسيج ، وصناعة الصباغة ، ثم الملابس الجاهزة .

وفيما يختص بحلقات التصنيع الاخرى من غزول ، نسيج ، وملابس جاهزة ، فيجب أن نفرق فى هذه الحلقات مابين القطاع العام ، والقطاع الخاص ... ففى تصورى — ومن واقع إستقراء بعض الدراسات ذات الصلة— ان القطاع الخاص المصرى يسير بصورة جيدة إلى حد كبير ، ولكن المشكلة تكمن فى القطاع العام ... فشركات القطاع العام التى تعمل فى حلقات التصنيع المختلفة لهذه الصناعة هى شركات خاسرة بسبب إنخفاض الإنتاجية ، وإرتفاع التكلفة ... فإذا كانت شركات القطاع العام المشتغله بصناعة الغزو ل هى مصدر ٦٥٪ من الغزول اللازمة لصناعة النسيج ، فمن الطبيعى ان تنعكس تبعات إنخفاض إنتاجية هذه الشركات وإرتفاع تكلفة إنتاجها على الشركات المشتغله بصناعة النسيج ، وبالتبعية شركات الملابس الجاهزة سواء من القطاع الخاص أو العام ... إن وجود الخسائر فى شركات القطاع العام المشتغله فى صناعة الغزول إنما يعنى عدم إستطاعتها على الاستثمار أو تطوير تكنولوجيا الانتاج الخاصة بها ... ومن هنا فإنه لمن المتصور أن تكمن بؤرة تطوير صناعات الغزل والنسيج ، فى تطوير شركات القطاع العام (خاصة فى صناعة الغزول بإعتبارها المورد الرئيسى للغزول فى الصناعة المصرية).

إن الاسباب المسئولة عن خسائر شركات القطاع العام فى حلقات هذه الصناعة معروفه ، وتتمثل فى ضعف الإنتاجية ، وإرتفاع أجور العمالة المشتغلة بها ، وهذا بالطبع بالقياس الى الإنتاجية ، والأجور بشركات القطاع الخاص المشتغله فى هذه الحلقات أعلى ، وذلك فضلا عن ماتتحمله شركات القطاع العام من أعباء على الديون المتراكمة عليها ... حيث تشير بعض الدراسات إلى أن إنتاجية المشتغل بشركات القطاع العام تمثل مايقرب من ٣٠٪ من إنتاجية مثله بشركات القطاع الخاص فى حالة صناعة الغزول ، ونحو ٥٠٪ من إنتاجية مثيله فى حالة صناعة النسيج هذا... فى نفس الوقت الذى يزداد نسبة أجر المشتغل من شركات القطاع العام عنه فى شركات القطاع الخاص بنسبة تتراوح مابين ٢٥٪ – ١٢٥٪ كما تشير الى ذلك الاحصاءات الرسمية . وإذا كان ضعف الإنتاجية بشركات القطاع العام يمكن تبريره بتقادم تكنولوجيا الانتاج بهذه الشركات ، وعدم قدرتها على الاستثمار فى تطوير هذه التكنولوجيا ، فإن جانبا من هذا الضعف ايضا قد يكون من ضعف كفاءة النظم الادارية فى هذه الشركات وهو مايجعل من دراسة هذه المبررات ، ووجود السياسات الازمة للخروج منها من محاور تطوير هذه الشركات ، ومن ثم تطوير صناعة الغزل والنسيج .

ايضا هناك تساؤل آخر بالنسبة للقطن طويل التيله والقصير التيله بالنسبة للصانع اذا استخدمت قطن طويل التيله او قطن قصير التيله هل سيحدث خلاف فى كمية المنتج بخلاف الجودة؟

نحن فى هذه المؤسسة فى بداية الثمانينات جاء فكر زراعة الاقطان قصيرة التيله فى الزراعة المصرية وقالوا من شروط ادخالها عمل منطقة عازلة مابين منطقة القطن طويل التيله والقطن قصير التيله. ولذلك تم تنفيذ دراسة هنا فى المعهد وكان المقترح ان يتم زراعة الاقطان طويله التيله بالوجه البحرى وقصيرة التيله فى الوادى الجديد وجنوب الوادى ووصلت الدراسة الى وجود منطقة عزل تصل الى محافظتين.

نقطة اخرى اذا كانت إنتاجية الاقطان قصيرة التيله ستتعادل مع انتاجية الارض للاقطان طويله التيله ، اذن الجدوى الاقتصادية تصبح لصالح الاقطان طويلة التيله لاستخدامها فى الصناعة المصرية ، لماذا؟ لأن التكلفة لكلا النوعين واحدة الفدان هو الفدان ، كمية المياه ، الاسمدة هى الاسمدة ،اذن الجدوى الاقتصادية ستميل لصالح استخدام الاقطان طويلة التيله بالنسبة للصناعات المحليةعن استخدام الاقطان قصيرة التيله.

ونقطة اخرى بالنسبة لوضعنا الحالى صناعة الغزل والنسيج المصرى بالنسبة للسوق العالمى لها ميزة نسبية ولكن المشكلة كلها تكمن فى الميزة التنافسية وبالتالى هذا يدعو الاطراف الاخرى المهتمه بهذه الصناعة ان تقوم بدور فعال فى خلق اسواق جديدة امام وجود التكتلات الاقتصادية الموجودة حاليا، هناك الاتحاد الاوروبى يستورد ويصدر لنفسه فأصبحت فرصتنا محدودة ، امريكا نفس الشيء لذلك يجب ان تهتم هذه التنظيمات من اتحاد المصدرين ، واتحاد ...الخ للبحث عن أسواق جديدة للنفاذ اليها مع وجود الميزة النسبية الخاصة بنا وشكرا.

محمد المرشدى

هناك تعليق على ماذكره د. عبد القادر بشأن القطن طويل التيله والقطن قصير التيله هل لهما انتاجية واحدة؟ هناك قاعدة لدينا تقول ان القطن قصير التيله كثير الانتاج قليل المواصفات رخيص الثمن بينما القطن طويل التيل قليل الانتاج عالى المواصفات غالى الثمن اذن هناك علاقة طردية.

فدان القطن طويل التيله ينتج من ٦–٨ قنطار قطن ، بينما التجارب التى تمت على القطن قصير التيله والمتوسط ينتج من ١٧–١٨قنطار فنحن هنا أمام السعر كتكلفة وكذلك كعائد لمبيعات الفلاح اذا كان القطن طويل التيله سيعطية عائد أكبر سيتجه للقطن طويل التيله ولن يزرع قصير التيله نحن نتحدث عن دراسات موجودة وأسعار عالمية موجودة ، فالمؤشرات والانتاجية فى الهند وباكستان وأ مريكا تقول أن هذه معدلات الانتاجية للقطن قصير ومتوسط التيله.

نقطة أخرى سيادته أشار اليها لماذا لانستخدم القطن طويل التيله فى الصناعة والطن هو الطن ، سأعطيك آخر أسعار بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٩ لأسعار القطن المتوسط والطويل عالميا، المتوسط ١٤١,٥ سنت/ليره الطويل الامريكى ٢٢٠ سنت/ليرة فأنا اذا استخدمت الطويل كقطن شعر سيكون تكلفته اعلى من الغزل المصنع من القطن متوسط التيله وهذا ما جعلنى أذكر لك ان الاستهلاك العالمى والذوق العالمى هو الذى فرض على الصانع أن ينتج من قطن متوسط التيله.

أيضا سيادته أشار الى الزراعة التعاقدية بيننا وبين الفلاح ، الوحيد المتحكم فى زراعة القطن هو وزارة الزراعة وليس الفلاح لأن الذى يعطىالبذرة بالصنف للفلاح هو وزارة الزراعة ، ادارة التقاوى بوزارة الزراعة، هى تقول الحوض الفلانى يزرع جيزة ٨٦ يعطى الفلاحين فى هذا الحوض بذرة تطلع منتج جيزة

٨٦، هذا الحوض يزرع جيزة ٨٥ يعطى الفلاح البذرة جيزة ٨٥، اذن هو الذى يتحكم فى الصنف وفى المساحة وليس الصناعة .

يحيى زنانيرى

لى تعليق على ماذكره سيادته فقد قال أن القطن قصير التيله بدأت زراعته منذ عام ١٩٨٠ فهل مصر قبل هذا التاريخ كانت ترمى القطن طويل التيله ؟ بالعكس كانوا يستخدمونه استخداما جيدا، كنا نصدر غزول رفيعه من ٦٠-١٢٠ ، كنا نصدرها لسويسرا وكنت أيامها موظف صغير وكنت أعمل فى التصدير ، كنا نصدر غزول من ٢/٦٠ الى ٢/١٢٠ الى سويسرا والمانيا وأمريكا كنا ننتج بوبلينات فاخرة بخيوط رفيعه ، كنا ننتج لينوه بخيوط رفيعه ، كنا ننتج ملابس داخليه فاخرة محتاجة لخيوط رفيعه.

أنا فى رأيى طبعا لن نقلب مصر كلها خيوط رفيعه او قطن طويل التيله لكن هناك قصور لماذا لانستخدم جزء من زراعتنا طويل التيله؟

عبد القادر دياب

أود أن أشير إلى المقارنة بين الاقطان قصيرة التيله وطويله التيله ، المقارن مابين انتاجية الاقطان قصيرة التيله فى دول مابانتاجيتها فى مصر قد لايفيد أو لن يكون صحيحا حيث يمكن ان تكون انتاجية الفدان فى الهند وباكستان ٢٤ قنطار ولدى ٥-٦ قنطار ، والدراسة التى تحدثت عنها كانت دراسة تجريبيه عن ادخال هذه الاصناف فى مصر ، وكانت الانتاجية بناء على نتائج الزراعة التجريبية فى مصر فلا استطيع أن اقول أن ينتج فى الهند كذا وباكستان كذا فسوف ينتج لدى فى مصر نفس الانتاج.

التساؤل الذى قاله يحيى بك لماذا لا أستخدم الاقطان طويلة التيله فى انتاج المنتج الجيد الذى يطلبه المستورد وهى نقطة فى محلها.

نأتى لنقطة الزراعة التعاقدية ، عندما قلت زراعة تعاقدية مابين منتج وصناعة هذا لايعنى أن وزراة الزراعة ستمنعنى فى اطار المساحات المخصصه أو المراكز أو المحافظات المخصصه لانتاج أصناف معينه من التعاقد، هذا التعاقد بين المنتج والصناعة بمعنى أن وزارة الزراعة تقول أننى سأزرع فى المراكز الصنف الفلانى هنا صناعة الغزل تدخل على هذه المراكز وتتعاقد مع المنتج ، هنا وزارة الزراعة ليس لها دخل

بالمساحة التى سأزرعها طالما هناك تعاقد ، هذا هو النظام الحالى طالما هناك تعاقد لا توجد مشكلة وبالتالى ليس هناك مشاكل فى تصورى بالنسبة لتطبيق الزراعة التعاقدية وشكرا.

عادل العزبى

بسم الله الرحمن الرحيم...بداية أود أن أنقل الحوار من الشكل الدائرى الى الشكل المربع لأن الدوائر لن توصلنا الى أى شيء مطلقا لأن الدوائر ليس لها بداية ولا نهاية ، والحقيقة قبل أن أحضر وقد تلقيت الدعوة من عدة أيام رجعت الى ملفاتى وجدت لدى ١٨كلاسير كلها عن هذه الصناعة ، وتعمدت أن أحضرهم معى لكى أخرج الملف اذا قال أحد شيئا.

المشكلة فى هذه الصناعة أننا نجادل فيها من فبراير ١٩٧٦ أول دراسة لدى أو ندوة أو سيمنار كان عام ١٩٧٦ أنا أتكلم مع الانفتاح ، قبل ذلك كان هناك عشرات الدراسات وعشرات المؤتمرات ... الخ وهذا يذكرنى حقيقة بالمقولة المأثورة لسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه " اذا عضب الله على قوم منحهم الجدل ومنعهم العمل " وأدعو الله أن يمنحنا العمل ويمنع عنا الجدل.

نقطة أخرى أنا قرأت الورقة أكثر من مرة واذا أذنت لى د. علا أنا سوف اصنفها بتصنيف مختلف قليلا، أو لا سأصنف الموضوعات ثم انتهى لمجموعة من المقترحات ومجموعة من الملاحظات ومجموعة من التوصيات لكى نلم الموضوع.

ولكن لابد أن أشير الى عدة أشياء حدثت خلال الفترة الماضية وللأسف الشديد لم يستفيد منها المجتمع المصرى ولا الصناعة المصرية رغم مئات الآلاف من الدولارات التى انفقت على كثير من الدراسات.

فمثلا فى ابريل ١٩٧٦ شركة ويرنر التى تعتبر الشركة رقم (١) كمكتب استشارى فى هذه الصناعة أعدت دراسة لمصر مموله من AID بمعنى مدفوع فيها مئات الألوف من الدولارات ، الشركة رقم (٢) فى العالم وهى شركة أمريكية ايضا أعدت دراسة أخرى وكانت دراسة قاصرة على الملابس الجاهزة والتصدير وهذه الدراسة تمت عام ١٩٧٦ثم جددت عام ١٩٨٣ بعد ذلك جاءت عشرات الشركات او المكاتب الاستشارية كلما نعمل اتفاقية مع الاتحاد الاوروبى او أمريكا أو غيرها تأتى هذه المكاتب الاستشارية لأن المنح لابد أن تعود للخواجات مرة أخرى ولا يستفيد منها المجتمع المصرى كما نعلم.

أكاديمية البحث العلمى فى يناير ٢٠٠٣ أطلقت ماسمى بخريطة الطريق لهذه الصناعة وأعدت دراسة كاملة بعنوان الحملة القومية للنهوض بالصناعات النسيجية ، هذه الدراسة تتكون من ٧ مكونات ، ٥ برامج ، ١٦ مشروع أتحدى أن يكون أحد فى الصناعة أو وزارة الصناعة يعلم شيء عن هذه الدراسات أو قرأها أو نفذ شيء منها أو استفاد منها كما حدث للدراسات السابقة.

المجالس القومية المتخصصة بها الكثير من الدراسات عن هذه الصناعة ولا أحد ينفذ أى شيء ، تدفع الأموال ، نأخذ بدلات حضور جلسات والسلام عليكم ورحمة الله ، فأنا أرجو فى معهد التخطيط بالذات لاتنتهى الى هذه النهاية وأن نخرج ببعض التوصيات ونتابع هذه التوصيات من مجموعات عمل كما سأقترح لاحقا.

فى ابريل ٢٠٠٩شكل ماسمى مجلس الصناعات النسيجية ماذا صنع ؟ متى اجتمع ؟ ماذا اتخذ من قرارات؟ ولماذا تم انشائه ؟ لابد أن نسأل أنفسنا ونحن فى معهد التخطيط ، وهو معهد بالغ الاحترام بدراساته وعمله ، فلا بد أن نتساءل أولا قبل أن نتكلم فى مثل هذه الموضوعات.

بمناسبة الجدل بعد أذن محمد بك المرشدى ، فى يدى العالم اليوم العدد ١٩٩٧/١١/١٣ بمعنى من ١٣ سنة العنوان "معركة بين أصحاب مصانع الغزل والنسيج ومستثمرى الملابس الجاهزة "بمعنى كنا من ١٣ سنة نتجادل وتوجد صور يحيى بك زنانيرى ، محمد بك المرشدى ، أود أن أقول أين نحن ؟ أين نحن كمجتمع ؟ أين نحن كأصحاب مصانع ؟ لماذا لايوجد تبادل منافع بيننا وبين بعض ، القاعدة التى يضعها الخواجات حاليا انت تكسب وأنا أكسب ، المنفعه المشتركة والربح المشترك والمنفعة المتبادلة اين نحن من هذا ؟ أين ثقافتنا ؟ أعذرونى فأنا من مواليد ١٩٣٤ فدائما ما أعود الى الماضى.

المهم لاتوجد حاجة اسمها تحديات ومشكلات ، هناك حاجة اسمها موضوعات ، اذا قلنا تحديات ومشكلات سنجلس نصوت ونولول ونلطم الخدود ولن نعمل شيء ، لكن هناك موضوعات نناقش هذه المشكلات ونبحث عن حلول لهذه عنها وكل الحلول واضحة .

لكن ماهى الموضوعات الموجودة ؟ اذا أذنت لى د.علا سوف اقسمها الى ٩ أنواع من الموضوعات :

١-موضوعات مرتبطة بالتغير فى الظروف العالمية

٢- موضوعات ناجمة عن أساليب ادارة الصناعة النسيجية ذاتها بمعنى أسلوب الاداره نفسه